رسالة إلى شريف الجبالي المُحترم

سيّدي الكريم

إن كنت تطاولت علي، في الحصّة التلفزيّة ليوم السبت 28 ماي 2016، فإنّه لمن دواعي سُرُوري أن أسوق إليك هذا التقديم حتّى تعرفني فلا تُخطىء في حقّي مرّة ثانية.

لقد خدمت هذا الوطن وناضلتُ من أجله دون غيره ولم أُعلّق همّتي في الأشخاص فكان فكان وفائي وولائي كُلّه لتونس دُون غيرها. لم أسع يوما وراء المناصب ولم تتعلّق همّتي بالسلطة ولم تستهوني الكراسي ولا الأرائك الوثيرة، وكُنتُ مُستقلاّ مُحايدا ومُنحازا على الدوام إلى جانب الحق.

دليلي على ذلك هو تمسّكي بالحُصول على تقاعدي في سنّ الخامسة والخمسين في زمن كُنت أشغلُ فيه وضيفاً من أعلى الوظائف في الأمن الوطني حيثُ كُنت مُتفقّداً عامّاً لهذا السلك. وقد وصلتُ إلى هذا المنصب بعد مسيرة طويلة بدأتُها بالإشراف علة الإدارة المركزيّة للعمليّات بوزارة الداخليّة التي كُنتُ مُهندسها وباعثها في مقامها الحالي وفي حجم مسؤولياتهات، ثُمّ تنقلتُ بين عديد الإدارات العامّة بدأً بالإدارة العامّة للسجون والإصلاح... وكُنتُ أترُك بصماتي وإضافاتي الإيجابيّة أينما حللت. ومع ذلك وبالرغم من مسيرتي الناجحة فإنّي تمسكتُ بمُغادرة السلك وبحقّي في التقاعد في الأجل القانوني ولم أرغب في الزيادة كما كان مُتعارفًا عليه، وذلك في سابقة لم تحدث مُطلقا في وزارة الداخليّة مُنذُ الإستقلال مع أنّي كُنتُ أوّل إطار من الزي النظامي يتمّ تكليفه بهذه الوظيفة واوّل مُتفقّد عام يتبوّأُ هذا التكليف قبل سنّ التقاعد.

ولك أن تسأل، يا سيّدي الكريم، عن سبب هذا القرار!

فأعلم أنّي أنفتُ قلب الحقائق وظلم الناس لمّا أُريدَ تطويعي لخدمة المصالح الخاصّة لبعض الأشخاص المتنفذين...

وإن كُنت مصمّمًا، يا سيّدي الكريم، على الطعن في نزاهتي فإنّي أنصحُك بأن تجول البلاد طولاً وعرضًا وتسألُ عنّي الداني والقاصي لتسد غليلك فسوف تعُود حتمًا بخُفيّ الخيبة.

فخري كُلّ الفخر أنّي آنتميتُ إلى مدرسة ديدنُها حفظ البلاد والعباد، كُلّ فرد فيها هو خزّان لما لا يُحصى ولا يُعدّ من الأسرار بحُلوها ومُرّها، يحمل معهُ هذا الوزر في صبر وصمت من دُون الجهر بها لأنّهُ تشبّع بقيمة أصيلة هي حفظُ أعراض الناس وخُصوصياتهم، وهي لعمري خصلة لا ينالُها إلاّ نُبلاء الأنفس، خلافا لما نراهُ اليوم من لهث خلف فضائح الآخرين والتغوّل في لغو القول والتشييع للأخبار الكاذبة والمُغالاة في نبش المستور بقصد الخدش والتشهير في أداء دنييء ووضيع دون مُبالاة بالأخلاقيات والقيم.

لقد كنتُ يا سيّدي الكريم، طوال مسيرتي المهنيّة مثالا للصدق وقدوة في النزاهة وفي إحقاق الحق أأحببت ذلك أم كرهت. وإنّي لأستغربُ أن تصدر تُهمةً مُدوّية بهذه الخُطورة جزافًا بدون تثبّت ولا تروّي والتسرّع في كيل التُّهم للنّاس دُون رويّة والنيل من شرفهم في تعدّ صارخ للقانون وللأخلاق. ويتعاظم أستغرابي عندما يصدر ذلك عن رجل ينتمي إلى مدرسة مرموقة ديدنُها الإستقامة والإعتدال والصدق والعدل وحفظ الحُرمات والكتمان والسعي وراء اليقين والإصلاح بين الناس.

وبالرغم أنّي لستُ مُلزمًا بإطلاعك على حقيقة الأمر، فإنّي إحتراما للسّادة القُرّاء الأعزّاء، سوف أسرُدُ الوقائع بكُلّ صدق وفي كنف الشفافيّة التامة دون تحريف ولا تزييف، وإن كان الشك مازال يُساورُك في حديثي، فإنّي أُحيلُك على الآلاف المُؤلّفة من الأمنيين والمدنيين الذين عايشتُهم زمنًا يفوقُ الثلاثين سنة ليُؤكّدُوا لك أنّهم خبرُوا فيَّ إنسانا صادقًا في القول مُخلصًا في العمل بالفعل لا بالقول.

لقد تمّ تعييني يوم 16 جانفي 2011 على رأس الإدارة العامّة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسميّة...وجدتُ فوق المكتب هاتفا جوّلاً يبدو أنّهُ حديث الإستعمال فأردتُ أن أستعمله فلم يشتغل ولم أجد له شاحنا... أخذتُهُ معي إلى المنزل لتلك الغاية فلم تُفلح العمليّة فوضعتُهُ في دُرج لأُعاود المُحاولة حينما تتوفّر الفُرصة... ومن الغد تمّت تسميتي مُديرًا عامًا للأمن الوطني مع إلحاق الإدارة العامّة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسميّة بها، وبحُكم زحمة العمل وتعقّده وأنغماسي فيه يوميّا من الساعة السادسة صباحا إلى حُدود منتصف الليل نسيتُ أمر الهاتف... وبعد أسابيع تمّ إنهاء مهامي بطريقة تعسُّفيّة... وبعد مُغادرتي للعمل انشغلتُ في الإعداد لإقامة مشروع إستغرق كُل وقتي وتطلّب تنقّلات يوميّة إلى مُختلف جهات البلاد ممّا زاد في نسياني لأمر الهاتف... تعطّبت ذات يوم بطّاريّة هاتفي ولاحظ إبني ذلك فأشار على بإستعمال الهاتف المعني وأعلمني أنّه كان قد أصلحه وجرّبه بواسطة شريحتهُ التي هي في الأصل لأُخته المُقيمة بالخارج.

تفاجأتُ في البداية لتواصل وُجوده عندي وفكّرتُ في إرجاعه ثمّ رأيتُ أن أستعملُهُ لفترة وجيزة ريثما أحصل على بطاريّة أصلية لهاتفي وعدني بها أحدُ الباعة... وقد شجّعني على استعماله أمران:

أوّلهُما اعتقادي أنّ الهاتف إداري، وثانيهما أنّي من أبناء المُؤسّسة الأمنيّة على الدوام...إستعملتُ الهاتف ليومين أو ثلاثة ثمّ بقيتُ أتحيّنُ الفرصة لإرجاعه إلى مصدره حتّى غاب عن بالي من جديد وقد شغلني عنه مُواصلة انغماسي وتركيزي على المشروع الخاص... وهذه بكل صدق كل الحكاية وإنّي أعترفُ هاهُنا بآرتكابي لخطأين فادحين هما استعمال الهاتف والتباطىء في إعادته.

وإنّي أُؤكّدُ، على شرفي أن الأمر لم يكن مُبيّتا ولم يكن القصد فيه الإستيلاء أو السرقة، فقد كان المكتب يعُجّ بالهواتف النقّالة الجديدة وكان من الأجدر لمن يفكّرُ في الإستيلاء أن يختار لنفسه واحدا ذا قيمة.

هذه هي حقيقة الأمر، لا أطلُبُ منك أن تُصدّقها فأنت لا تعني لي شيئا. وكُل غايتي من سردها إقناع الجماهير المطّلعين على هذا الموضوع.

كبف تجرُأُ أن تدّعي أنّي أتبجّحُ بتطهيري لوزارة الداخليّة من سبعة وعشرين إطارا أمنيًّا وأنت لا تملكُ دليلا واحدا على صحّة ذلك، وإنّي أتحدّاك أن تُؤكّد أنّك سمعتني أو أن تُقدّم شخصا واحدا يُؤكّدُ أنّهُ سمعني أدّعي ذلك. إذ كيف يستقيم هذا الحال وقد كُنتُ أنا بنفسي أوّلُ المُدرجين بهده القائمة، فهل يُعقلُ أيّها الحصيف، أن يُطهّر إنسان وزارة من نفسه بنفسه ؟ ! أليس هذا دليلا على كذبك وبهتانك ؟

ثُمّ إنّك لوّحت، في نشوة المُنتصر، بورقة تزعمُ أنّها الدليل على الجريمة، بما يُوحي للمُشاهدين بأنّها محضر بحث عدلي في قضيّة السرقة والصحيح أن ما كُنت تُلوّحُ به هو محضر سماع شهادتي بخُصوص الأحداث الأمنيّة التي جدّت وقائعُها بالبلاد بعد تاريخ 16 جانفي 2011 وقد أتى في سياقها الحديث عن الهاتف ليستوضح الباحث عن علاقة الإشارة الصادرة عنه والتي كانت مُتزامنة مع الأحداث الأمنية، ولم يرد بالمحضر ذكرُ السرقة أو يُشير إليها وكُلّ ما جاء على لسانك هو مُجرّد إسستنتاجات تدُل على مقدار تحاملك.

هل أتاك يا سيّدي، حديث الغيبة ؟ أنّ الله سُبحانه وتعالى تحدّث عنها في كتابه العزيز في سورة الحجرات – الآية 12 – التي جاء فيها " يا أيُّها الذين آمنوا إجتنبوا كثيرًا من الظن إنّ بعض الظنّ إثم ولا تجسّسوا ولا يغتب بعظُكم بعضا أ يُحبُّ أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتًا فكرهتموه وآتّقوا الله إنّ الله توّابُ رحيم " وآعلم رحمك الله، أنّ المُغتاب جزائُهُ نار جهنّم وبئس المصير. فيا عجبي كيف لمُسلم مثلُك أن يتهاوى إلى هذا الدرك من الحضيض فيطعن دون تروّ ولا تحرّ في أعراض الناس، وإنّ عجبي لأشدّ عندما أُعاينُ أنّه تشدّق بكُلّ ذلك من خلال منبر إذاعة يُفترضُ أن تكون نبراسًا يشعُّ بضوءه على فضائل المحبّة والتسامح وستر الأعراض لا أن يُمارس الغيبة كمنتوج لغاية رفع درجة المُشاهدة وكسب المال.

يقولُ العارفون، وأنت سيّدُهم، "من كان بيتُه من زجاج عليه ألاّ يقذف جاره بالحجارة".

كيف تقذفُ الشرفاء وتعتدي على نضالاتهم وأنت تحملُ وزرًا مُثقلاً من التجاوُزات يعرفُه الداني والقاصي ينأى عن حمله أعتى الرجال.

إطمئن، فلن أسمح لنفسي بالبوح بقيد أُنملة منه لأنّ رفعة أخلاقي تمنعُني من ذلك ولأنّي أخافُ ربّي ربّ العالمين الذي وعد الهُمزة اللُّمزة بنبذهم في الحُطمة، نارالله الموقدة.

وبما أنّك علمت شيئًا وغابت عنك أشياء رأيتُ أن أخُصّك بسبق إعلامي لتُكمّل به مشاهد قصّتك المُفبركة في المرّة القادمة.

لقد استيقضت ذاكرتي بعد حوالي أُسبوعين من هذه الحادثة لتُنبهني لوجود هاتف إداري آخر في عُهدتي وهو هاتف ينتمي إلى الشبكة الداخليّة للإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسميّة، بقي بالمكتب الذي شغلتُه بالوزارة، كُنتُ نسيت أن أُرجعه فتمّ إرجاعه.

أختُمُ فأطلُبُ، بكُلّ لُطف من القناة تقديم الإعتذار من طرف المُدّعي بآعتبار الضرر المعنوي الذي لحقني ونشرُ هذا الردّ كاملاً على الصفحات الإلكترونيّة للقناة، وإنّي أحتفظ لنفسي بحق التتبّع الجزائي إن لزم الأمر ذلك

وأستودعكم الله نعم المولى ونعم الوكيل

توفيق الدبّابي